

دراسة حول

دور رأسمال المغترب في التنمية الحوافز والمعوقات-الجزء الاول

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام الثاني للمغتربين سبتمبر 2002م

إعداد

نجيب عبد الحق الصلوي

مدير عام مكتب وزارة شؤون المغتربين عدن

المقدمة

إن التوجهات الجديدة في بناء اقتصاد قوي و إيجاد تنمية شاملة لا تبنى على المباني والمصانع و البنية الأساسية فقط بل تحتاج إلى أن يواكب ذلك تحديث شامل للقوانين و التشريعات المعمول بها بهدف القضاء على البيروقراطية وأيضاً إيجاد كادر متخصص قادر على إنجاز الأعمال التي تتطلبها عملية الاستثمار و يحتاجها المستثمرين سواء كانوا مغتربين أو غيرهم لأن ذلك يعتبر من العوامل المطمئنة للمستثمرين وهذا بدوره يحتاج إلى استقطاب أصحاب الشهادات العليا و المهتمين بالبرمجيات و أنظمة المعلومات و المتميزين وذوي الكفاءات و أصحاب الأفكار الجديدة في مجال الإنترنت ، وقطاع المغتربين مليء بهذه النوعيات المتميزة التي اضطرت إلى الهجرة لغرض تحقيق أهدافهم ، وهذه العقول خسرتها البلاد لأن من يذهب لا يعود إلا نادراً.

و من أجل هذا لابد من التواصل المستمر مع الأخوة المغتربين في مهاجرهم والمسح الشامل لأوضاعهم و نشاطاتهم و كل أحوالهم بحيث نكون قاعدة معلومات عنهم نستفيد منها متى ما أردنا ذلك.

ومن هنا لا يجب إغفال الدور الهام للأخوة المغتربين في عملية التنمية ، بل من الضرورة بمكان أن تشمل خطط التنمية هذا المصدر البشري و الاقتصادي ويؤخذ في الاعتبار ما يتعرض له المغتربين بين الحين و الآخر نتيجة الأحداث السياسية في بلدان المهجر .

مفهوم التنمية:

شغلت التنمية أذهان كثير من المهتمين من الاقتصاديين والسياسيين في بلادنا وفي

جوانبها المختلفة وقد ظهرت العديد من الدراسات والمقالات التي تحاول جادة أن تحدد أسس ومقومات هذه التنمية وأيضاً مشكلاتها ومعوقاتها .

ويظل البحث مستمراً عن حلول حقيقية وعملية لتشخيص هذه المعوقات ومن ثم تحديد معالم الطريق الذي ينبغي علينا أن نسلكه لكي نرى تنمية حقيقية وشاملة تنهض مجتمعنا ليلحق بركب المجتمعات المتقدمة .

وعلى الرغم من اهتماماتنا بقضايا التنمية إلا أن هذه الاهتمامات ظلت مركزة على الجوانب المادية فقط بينما التنمية في حقيقتها عبارة عن عملية تغيير شاملة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى إيجاد علاقات جديدة ومتطورة ، وفي إطار أنظمة وقوانين تشبع رغبات أفراد المجتمع بجميع فئاته دون التمييز بين فئة وأخرى كما تهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد البلاد الاقتصادية والطاقات البشرية المتاحة بحيث يكون كل أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم مساهمين فاعلين في عملية التنمية بما يحقق المقولة الشائعة بأن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وهو أيضاً أدواتها الرئيسية ، ومن هنا فالتنمية في وقتنا الحاضر بحاجة إلى إتباع أساليب حديثة ومتطورة من أجل إحداث نهضة تنموية شاملة ولا تعني هنا بالضرورة إتباع الأساليب والمراحل التي مرت بها التنمية في الدول الغربية والصناعية ، ولكن نقصد الأخذ بالأساليب والطرق الحديثة التي تتلاءم مع مبادئ وقيم مجتمعنا اليمني وبيئته وعاداته وتقاليده.

ويأتي توجه قياداتنا السياسية والحكومية بالأخذ بهذا الأسلوب التنموي من خلال الخطط التنموية ذات الزمن المحدود (الخطة الخمسية) والذي يمكن الدولة في نهاية كل خطة خمسية من تقييم إنجازاتها ومراجعتها ومن ثم القيام بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية من خلال برنامج إصلاح شامل يتلاءم مع التغيرات التي نعيشها

وعلى الرغم من الخطوات التي بذلتها الدولة لأحداث تنمية شاملة من خلال الإجراءات التي شملتها الخطة الخمسية وبرنامج الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي ، إلا أن إنجازات التنمية تبقى متواضعة في إبعادها وأثارها مقارنة بحجم التحديات القادمة والتقلبات الممكنة 0 فإذا نظرنا إلى نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي وقارناه بنسبة النمو السكاني نجد من المفيد والمجدي أن تتسارع الخطى نحو تصحيح الأختلالات الهيكلية وإيجاد بنية أساسية صلبة والتسريع في مسيرة التنمية إذا أردنا حماية الوطن من وبال الأزمات الاقتصادية العالمية القادمة .

ومع زيادة ظاهرة تدويل الإنتاج وتحرير التجارة والخدمات والأسواق المالية ويتوقع اشتداد حركة الضغوط العالمية في الفترة القادمة نحو زيادة حدة المنافسة في السوق الدولية واتساع دائرة اندماج الاقتصاديات الوطنية تحت مظلة العولمة والتي ستزداد تجلياتها وتحولاتها في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقنية

ضمن إطار واسع من حرية الأسواق . ومن أجل حماية اقتصادنا ومجتمعنا من الأزمات المتجددة دائماً يجب أن نقوي هياكل بنيتنا الأساسية ونسرع من نسق تنميتنا وندعم أواصر الصلة بيننا وبين من هم أقرب إلينا جغرافياً واجتماعياً وتاريخياً .

ولهذا فإن تحقيق تنمية شاملة قادرة على التأقلم والمواكبة للتطورات التقنية والعلمية يتطلب تضافر الجهود وإشراك مختلف قطاعات المجتمع والمتمثل في القطاع الحكومي القطاع الخاص القطاع الأهلي (المنظمات الأهلية)

دور القطاع الحكومي:

يكمن دور القطاع الحكومي في القدرة على استيعاب التقنية الجديدة بما فيها تنظيم الإدارة والمؤسسات وإدارة الأعمال والمجتمعات وتنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة وأحسن استغلال للثروات الموجودة .

كما تتدرج ضمن هذه المتطلبات مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ، بما من شأنه تصحيح الاختلالات الهيكلية بما يساعد على حفز الادخار وترشيد استخدامات الموارد ومعالجة الفاقد منها وتخفيض عجز الموازنة العامة واسترجاع قدراتها الإنمائية ، وإفساح المجال لقوى السوق لخلق ظروف أكثر واقعية لأداء عوامل الإنتاج بما يمكن من تحقيق معدل نمو مقبول ، يمكننا من تحديث قطاع الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ، وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الإجراءات الإصلاحية أبعادها المتصلة بنواحي كثيرة مؤسسية وقانونية وإدارية وتنظيمية لا بد من إصلاحها للقضاء على البيروقراطية والترهل الإداري وتشابك وتداخل القوانين (3) وتقتضي الأمانة إلى أن الدولة قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (2000.1996م) انعكس ذلك في خفض العجز في الموازنة خفض معدل التضخم ، استقرار سعر الصرف ، وارتفاع الاحتياطات وغيرها من النتائج الأخرى .

ويتوقع مع استمرارية انتهاج برنامج الإصلاحات وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية أن تتمكن الدولة من إزالة التشوهات التي تكتنف اقتصادها ، إيجاد بيئة أكثر استقراراً على مستوى الاقتصاد الكلي مواتية لدفع حركة التنمية وتحقيق النمو القابل للاستمرار .

دور القطاع الخاص:

تتزايد أهمية دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية من خلال استمرار الدولة لتطبيق السياسات الإصلاحية في شتى الجوانب الاقتصادية ، مالية ، إدارية .

من هنا فإن من متطلبات التنمية السريعة المتكاملة أيضاً دعم وتطوير القطاع الخاص إذ أن هذا القطاع مدعو لأن يلعب الدور الأساسي في إستراتيجيات التنمية في العقود القادمة

على غرار ما يحدث في العالم كله ، وعلى ضوء التحرر والانفتاح الاقتصادي .

ومثلما أحدث التخطيط تحولاً نوعياً أدى إلى إسراع النمو في الستينات والسبعينات من المتوقع أن تحدث مشاركة القطاع الخاص في التنمية هذه مماثلة تؤدي إلى التحول إلى درجة أعلى في مسيرة التنمية 0 إلا أن القطاع الخاص لا يزال يشكو من إختلالات عديدة يجب التركيز عليها وإصلاحها ومن هذه الأختلالات صغر حجم وحداته وثقل مديونيته وضعف إنتاجيته وانكفائه على نفسه وعدم الانفتاح على محيطه وضآلة قدرته على الخلق والإبداع وسعيه للريح السريع وكل هذا لا يتماشى مع ضرورة تنمية الإنتاجية والكفاءة التنافسية .

دور المنظمات الأهلية:

المنظمات الأهلية وبالذات في الدول المتقدمة أصبحت قطاع فاعل وقوة اقتصادية فاعلة ومؤثرة في التنمية من خلال مشاركة قطاع واسع من المجتمعات المحلية والشعبية مدرك لما يقوم به من خدمات ومتفهم لحاجات المستهدفين ومتطلباتهم 0 وقد انتشرت المنظمات الأهلية في بلادنا وتنوعت نشاطاتها وتشعبت ، ومن هنا وحتى لا تخرج عن الأهداف المحددة لها يجب على هذه المنظمات أن تحدد أهدافها بدقة وتحدد نشاطاتها وبرامجها وأن تكون هذه النشاطات والبرامج معلنة وواضحة .

وأن يسير عملها وفق خطة محددة في مجالاتها و واقعها وأفاق نشاطها بهدف ضمان نجاحها وحشد طاقاتها أي أن تكون هناك خطط مستقبلية تسقىء الواقع وتستشرف أفاق المستقبل ، وهذا وحدة هو الذي سوف يساعدها على النجاح و المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة .

مساهمة رأس المال المغترب في التنمية.

تناولت العديد من الدراسات حجم تحويلات المغتربين خلال الثلاثين السنة الماضية وما لعبته من دور كبير في إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد اليمني من خلال إحداث فائض في ميزان المدفوعات وسد فجوة النقد الأجنبي وزيادة حجم الواردات كما أنها سدت كثير من احتياجات أسر المهاجرين من الغذاء والكساء وبناء المنازل واحتفالات الزواج وشراء الأراضي وسداد الديون وغيرها من المنافع التي حققتها هذه التحويلات .

وأيأ كانت الاستخدامات لهذه التحويلات فإنها شكلت قوه اقتصادية للوطن 0 وساهمت في زيادة موارد أفراد الأسر المستفيدة من هذه التحويلات الإنتاجية وإيجاد نوع من الاستثمار الغير مخطط من خلال شراء العقارات والأصول المنتجة كالأراضي الزراعية أو مدخرات إنتاجية حديثة 0(7) وفي الاتجاه الآخر إذا نظرنا إلى خطط الدولة التنموية سواء السنوية أو الخطط الخمسية في المحافظات الشمالية أو الجنوبية قبل الوحدة أو حتى الخطة

الخمسية الأولى في ظل الوحدة المباركة لم تتناول مساهمات المغتربين وتحويلاتهم وكيف يمكن تنظيمها واستغلالها في دعم مسيرة التنمية وكما أسلفنا فإن من أهداف التنمية استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل 0 ورؤوس أموال المغتربين وتحويلاتهم واحدة من هذه الموارد التي لم تستغل بعد وتعتبر في نظرنا من الموارد المهدرة وبحاجة إلى إعادة نظر وحسن استغلال 0 ويأتي هذا في ظل اهتمام كبير من قبل الرئيس القائد /علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وتوجيهاته للحكومة بتنفيذ توصيات وقرارات كل من ندوة المغتربين الرافد الأساسي للتنمية المستدامة ، والمؤتمر العام الأول للمغتربين الذين عقدا خلال العام 1999م والذي نتج عنها عدد من قرارات و أوامر مجلس الوزراء لتنفيذ هذه القرارات والتوصيات لكن لم تجد كثير منها طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع .

أوضاع المغتربين في بلدان المهجر:

تتأثر علاقة المغتربين في بلدان المهجر بالعلاقات التي تربط هذه الدول باليمن سلباً وإيجاباً ، والأمثلة كثيرة على ما أوردناه 0 كما أن أوضاع المغتربين في بلدان المهجر تتأثر بالأوضاع السياسية داخل بلد المهجر نفسه وسوف نورد هنا بعض الأمثلة : عندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في أثيوبيا تأثر المغتربون من جراء تأميم الدولة في أثيوبيا لممتلكات القطاع الخاص ومنها ممتلكات الجالية اليمنية هناك والتي أعيدت قبل فترة وجيزة

× أزمة الخليج الثانية كان لها الأثر الكبير في حياة المغتربين حيث عاد ما يقارب من ثمانمائة ألف مغترب وفقدت ممتلكات عدد كبير من منهم وفقد هؤلاء العائدون مصادر دخلهم الذي كانوا يعيشون عليه هم وأسرهم وأثرت هذه العودة على اقتصاد الوطن نفسه بزيادة معدل البطالة وإحداث أزمة سكنية وبالذات في المدن الرئيسية 0

× الحرب الأهلية في الصومال عام 92م والتي على إثرها عاد المغتربون وفقدوا كل ممتلكاتهم من جراء الحرب الطاحنة في الصومال والتي أضاعت بلد بكاملة .

× الحرب بين أرتيريا وأثيوبيا وكذلك النزاع اليمني الإريتري على جزر حنيش كان لها الأثر على المغتربين من خلال الضغوطات التي تعرضوا لها في تلك الفترة 0

× وأخيراً أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م التي تعرضت لها أمريكا والتي كان من آثارها قتل عدد من المغتربين وسلب ونهب لأموالهم والمضايقات التي يتعرضون لها المغتربون حتى اليوم في أمريكا 0

ومن المفيد أن نشير هنا إلى دراسة أعدتها منظمة العمل العربية تحذر فيها من خطر العودة المفاجئة للعمالة العربية و كان لا بد من أن تصحب التحذيرات خريطة تقول لنا أين

يوجد هؤلاء المغتربون ؟ وما احتمالات عودتهم ؟

وطبقاً لتقرير منظمة العمل العربية فإن عدد المهاجرين العرب قد وصل في نهاية عام 2001م إلى حوالي 30 مليون شخص في أمريكا وأوروبا، وتحتل أمريكا مركز الصدارة فتستضيف (8) ملايين شخص من بين هؤلاء حوالي (150 ألف) يماني ، ثم تليها فرنسا (5ملايين) ثم بريطانيا (4ملايين) ثم ألمانيا (2و3مليون)

وتوضح الدراسة أيضاً أن من يتمتعون بجنسيات أمريكية ، أوروبية ويستظلون بمظلة هذه الجنسيات لا يزيدون على 30% أي أن أكثر من (20 مليون) عربي بلا غطاء ويمكن الاستغناء عنهم وعودتهم إلى بلادهم الأصلية والتي عانت أيضاً ركود النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة

والتفاصيل بعد ذلك كثيرة 000و000 بينما قد تعود العمالة مضطرة لذلك ، فإن قرار عودة الأموال مرهون باختيار من صاحبه وهو اختيار يحدده عاملان الأمن (والبيئة الغربية باتت غير آمنة) وعامل الربحية وما يمكن أن يريحه رأس المال هنا وهناك

أيضاً وبينما قد تهدد الظروف اليد العاملة بشكل قوي فإن الأمر بالنسبة لانسحاب رؤوس الأموال لن يكون سهلاً وفورياً ويحتاج إلى فسحة من الوقت تتحول فيها الأصول المملوكة إلى أصول سائلة وتتحول الأصول السائلة إلى أموال تحت التصرف

المفارقة قائمة لكن القاسم المشترك هو عامل الجذب الذي يغري الطرفين بالعودة فهل تتوافر هذه العوامل؟ (8)

كما يمكننا أن تشير أيضاً إلى أن التطرف الغربي قد برز على السطح وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م حيث بلغ مداه ضد العرب والمسلمين فأصبح طرد المهاجرين من أوروبا وأمريكا ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب المتطرفة في هذه الدول سواء الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية كما حدث في فرنسا ليس هذا فقط بل أن زعماء الدول الصناعية الثمان الكبرى في آخر اجتماع لهم في أسبانيا كانت مشكلة المهاجرين ومنهم غير الشرعيين أحد بنود جدول اجتماعهم

وحين زادت مشاكل المهاجرين في أوروبا زادت حساسيات التعامل مع الأجانب نشأت فكرة لديهم مؤداها : فليذهب رأس المال إلى العمال بدلاً من أن يأتي العمال إلى رأس المال، أي أنها دعوة للهجرة المضادة بأن تأتي الأموال الأوروبية إلى بلادنا بدلاً من أن يذهب (30مليون) عربي إلى هناك وهي أرقام قابلة للزيادة

والسؤال هنا : لماذا لا تكون هذه الدعوة للأموال العربية الخائفة واليد العاملة المرتجفة ؟

لماذا لا ندعو إلى زواج بين العمل ورأس المال ولكن على أرض عربية ؟

الأمر يتطلب مبادرات عربية تتبناها المنظمات الإقليمية ومنظمات رجال الأعمال؟
والمصارف العربية واتحاد الغرف الإسلامية العربية

إنها مبادرات تستهدف زواجا بين المهاجرين (أموالاً وأفراداً) وأوطانهم ، كما أنها تستهدف زواجا بين رأس المال المهاجر والعمالة المهاجرة وكلاهما يحمل بصمات الغربية وخبرتها وبصمات تقدمها. (9)

من هنا يمكننا التأكيد بأن درجات الأمان التي يظن المغترب أنه يتمتع بها في أي بلد كان قد تتحول إلى وهم بين لحظة وأخرى وحينها سيكون الوطن هو الملاذ الآمن لأبنائه

العوامل المؤثرة في جذب رؤوس أموال المغتربين:

تعمل بلادنا جاهدة وبخطوات متسارعة وواثقة على إيجاد الأرضية الصلبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمغترية في الدرجة الأولى من خلال الإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال الفترة الماضية والتي تجعلنا نجزم بأن لا خوف على رؤوس الأموال بعد اليوم ، حيث يمكن للمستثمر سواء المغترب أو الأجنبي أو العربي أو المحلي أن يستثمر أمواله في إي مجال من المجالات المختلفة والمتاحة وسيجد كل ترحاب

ومع كل ذلك يمكننا أن نقسم العوامل المؤثرة في جذب رؤوس الأموال إلى عاملين رئيسيين عوامل جذب محفزة وعوامل طارده أو معوقات وسوف نوجز كل منها كما يلي :

أولاً : عوامل الجذب (الحوافز):

تتعدد المحفزات سواء في المدن اليمنية المختلفة أو في المنطقة الحرة بشكل خاص مما يؤكد توجهات الدولة التنموية ولتشجيع المستثمرين سواء المغتربين أو غيرهم ويستفيد من التسهيلات بالتساوي المستثمر المغترب والمحلي والأجنبي القوانين المتعلقة بالاستثمار كقانون الاستثمار وتعديلاته ن وقانون المنطقة الحرة تعتبر قوانين مشجعة لجذب الاستثمار ومن أفضل القوانين في الوطن العربي ليس هذا فقط بل دعوة الأخ/الرئيس قائد المسيرة التنموية باستمرار للمستثمرين وكان آخرها عند زيارته للمحافظات الشرقية ووجه بمنح الأراضي مجاناً للمستثمرين الذين تصل رؤوس أموالهم إلى عشرة ملايين دولار فما فوق تشجيعاً لإقامة المشاريع ذات البعد الإستراتيجي والمساهمة في إقامة البنية التحتية ، وكذلك ما صرح به الأخ/ رئيس الوزراء في عدن في اجتماع اتحاد الغرف التجارية الإسلامية بأن العقد المبرم بين المستثمر والدولة له قوة قانونية كبيرة تحفظ حق المستثمر التوجهات التنموية الجادة وإستمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ومعالجة كل

الاختلالات والعراقيل التي تعيق استثمارات المغتربين أو العرب أو الأجانب .

التخطيط الحضري للمدن اليمنية والذي بدأت الدولة بانتهاجه يعتبر عامل مؤثر في جذب الاستثمارات من حيث تخصيص مناطق صناعية في المدن الرئيسية وشبكة طرق واسعة تربط مختلف مناطق الجمهورية وتسهل الحركة والتنقل

تتمتع الجمهورية اليمنية بسواحل تمتد على سواحل البحرين العربي والأحمر تزيد طولها على 2500 كيلو متر وهذه ميزة سياحية قلما تتوفر لأي دولة هذا إلى جانب المدن والمناطق الأثرية والتاريخية ووجود المياه الساخنة الصحية وكل هذه عوامل جذب سياحية

الأحداث التي أوردناها في سياق هذه الدراسة تعتبر مؤشر للأخوة المغتربين في إعادة حساباتهم لنقل كل أو جزء من رؤوس أموالهم داخل الوطن.

قرب الموانئ اليمنية من الخط الملاحي الدولي مما يسهل وصول البضائع في وقت قصير مقارنة مع بقية الموانئ المجاورة

كما أن هناك حوافز أخرى للاستثمار في المنطقة الحرة بعدن نذكر منها:

1- موقع عدن الإستراتيجي

2- تعامل الهيئة العامة للمنطقة الحرة بعدن عبر نظام النافذة الواحدة

3- حرية تحويل الأموال والأرباح خارج المنطقة الحرة

4- حرية استقدام العمالة واختيار مجال الاستثمار واختيار الشكل القانوني للمشروع وتحديد الأسعار والأرباح

5 - توفر جميع الخدمات التي يحتاجها المستثمر . سياحية . تموينية . أيادي

عاملة ماهرة (10)

المصدر:

http://www.moia.gov.ye/detail.asp?sub_ID=155&SEC_NO=26&DATE=16/08/2010